

أثر التنويع الاقتصادي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

The impact of economic diversification on exports outside the hydrocarbon sector in Algeria during the period (2000-2022)

عبد القادر رملوي^{1*}، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، remlaoui.abdelkader@univ-tissemsilt.dz

فيصل بشرول²، جامعة معسكر، الجزائر، faycal.bacheroul@univ-mascara.dz

تاريخ قبول المقال: 2024/11/27

تاريخ إرسال المقال: 2024/08/01

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة دور التنويع الاقتصادي من خلال القطاع الزراعي والصناعي في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، بتطبيق اختبار منهج الحدود Bounds Test تم التوصل الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، تشير نتائج تقدير نموذج الفجوات الموزعة للانحدار الذاتي ARDL خلال علاقة المدى القصير إلى سرعة تعديل متوسطة بعودة الصادرات خارج قطاع المحروقات من الأجل القصير نحو قيمتها التوازنية في الأجل الطويل إذ أنها تستغرق ما يقارب 3,18 سنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبين وجود تأثير موجب لكنه ضعيف لمعدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي وعدم تأثير للقيمة المضافة للقطاع الصناعي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات، السياسة الاقتصادية، نموذج ARDL.

Abstract:

This research paper aims to study the role of economic diversification through the agricultural and industrial sectors in supporting exports outside the hydrocarbons sector in Algeria during the period 2000-2022. By applying the Bounds Test, it was found that there is a cointegration relationship between the variables of the study. The results of estimating the Autoregressive Distributed Lag model (ARDL) over the short-run relationship indicate a moderate speed of adjustment in the return of exports outside the hydrocarbons sector from the short run towards their equilibrium value in the long run, as it takes approximately 3.18 years. On the one hand, On the other hand, it was found that there was a positive but weak effect of the growth rate

* عبد القادر رملوي

of the value added of the agricultural sector and no effect of the value added of the industrial sector on exports outside the hydrocarbons sector in the long term.

Key words: Economic diversification, exports outside the hydrocarbons, Economic policy, ARDL model.

المقدمة:

لا يزال إنتاج قطاع المحروقات الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني الجزائري بحيث شكل 93% من إجمالي الصادرات، و38% من إيرادات الموازنة العامة بين عامي 2016 و2021 وذلك وفقا لإحصائيات البنك الدولي. وتسعى الجزائر على المدى الطويل الى تنويع الاقتصاد بما يسمح بتنويع أكثر لمصادر إيراداتها وتحسين فرص العمل، بعد الركود الناجم عن جائحة كورونا ساعد الانتعاش القوي في إنتاج الهيدروكربونات في عام 2021 الاقتصاد الجزائري على التعافي، مع نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.4% بعد انكماشه بنسبة 5.1% في عام 2020، حيث بات من الضروري تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد أكثر تنوعا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومنذ عام 2020 اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، من خلال إصدار قانون جديد للهيدروكربونات، رفع القيود جزئيا على الملكية الأجنبية للشركات المحلية، اعتماد قانون جديد للاستثمار والعمل على إصدار قانون جديد للمال والائتمان، وكذلك قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي الوقت نفسه، جعلت خطة العمل الحكومية في سبتمبر/أيلول 2021 التحول إلى نموذج النمو وخلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص أولوية تنموية، لاسيما من خلال ترشيد الإنفاق العام، وخفض الواردات، وتعزيز الصادرات غير الهيدروكربونية، وإدخال تحسينات كبيرة على بيئة الأعمال، بما في ذلك إصلاح البنوك العامة والمؤسسات المملوكة للدولة، من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة التنويع الاقتصادي للقطاعين الزراعي والصناعي في تنمية الصادرات خارج قطاع

المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022؟

فرضيات الدراسة:

- تساهم القيمة المضافة للقطاع الزراعي في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال وجود تأثير إيجابي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- تساهم القيمة المضافة للقطاع الصناعي في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال وجود تأثير إيجابي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر التنوع الاقتصادي من خلال القيمة المضافة للقطاع الزراعي والصناعي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على دور التنوع الاقتصادي في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وذلك في ظل الاعتماد الكبير على إيرادات المحروقات، كما يمكن أن تساهم نتائج هذه الدراسة في وضع سياسات اقتصادية فعالة لتنوع الاقتصاد الجزائري وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف وتحليل واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر ومدى مساهمته مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق ذلك والمنهج الكمي لغرض استخدام النماذج القياسية لقياس العلاقة بين التنوع الاقتصادي والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، حيث تم جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بمؤشرات التنوع الاقتصادي والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وباقي المتغيرات المفسرة خلال الفترة 2000-2022.

الدراسات السابقة

لقد تطرقت العديد من الدراسات الى موضوع التنوع الاقتصادي والصادرات من خلال اتجاهات مختلفة ويمكن ايجاز بعض هذه الدراسات فيما يلي :

- دراسة للباحثين عوار وحجيلة (2020) بعنوان تحليل وقياس أثر التنوع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مقارنة ARDL للفترة (1980-2018)، كان الهدف من هذه الدراسة ابراز أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر باختبار العلاقة في المدى القصير والطويل، أشارت نتائج تقدير نموذج ARDL الى وجود علاقة ايجابية وقوية بين ايرادات قطاع النفط والنمو الاقتصادي، وعلاقة سلبية بين ايرادات القطاعات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي مما يعكس ضعف التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري¹.

- دراسة للباحثة نوي نبيلة (2017) بعنوان أثر التنوع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج ، هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر التنوع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر والامارات العربية المتحدة والنرويج،

¹ عوار وحجيلة، تحليل وقياس أثر التنوع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مقارنة ARDL للفترة (1980-2018)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية-برلين ألمانيا، 2020.

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية أن مؤشرات التنوع الاقتصادي مرتفعة في الإمارات العربية والنرويج بينما في الجزائر فتزال منخفضة نتيجة ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع النفط، بالنسبة للجانب التطبيقي فقد أظهرت نتائج تقدير النموذج القياسي في كل دولة الى وجود أثر ايجابي للتنوع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في كل من النرويج والامارات، أما بالنسبة للجزائر فقد كان هناك أثر سلبي لمؤشرات التنوع الاقتصادي على مؤشرات الاستدامة الاقتصادية².

- دراسة للباحثين عقون سارة و نوفل سمايلي (2021) بعنوان دور التنوع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة، كان الهدف من هذه الدراسة إبراز واقع التنوع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، بحيث تم التركيز على تجارب بعض الدول الرائدة في التنوع الاقتصادي والتي يمكن للجزائر الاستفادة منها لتحقيق أهدافها في تنمية وتنوع صادراتها خارج المحروقات، وقد توصلت الدراسة الى أنه على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لتحقيق التنوع الاقتصادي إلى أنها كانت غير مجدية بحيث نجد أن كل من القطاع الفلاحي والصناعي يساهم بنسب ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاع الخدمي وقطاع الأشغال العمومية اللذان يحققان النسبة الأكبر مما يدل على عدم تنوع الاقتصاد الجزائري وعلى ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات، وهذا يستوجب ضرورة تبني خطة تنموية جديدة تعزز تطور القطاع الاقتصادي خارج المحروقات ، كما أن الجزائر لم تتمكن لحد الساعة من تنمية صادراتها خارج المحروقات حيث تمثل نسب ضئيلة مقارنة بالصادرات النفطية، وفي المقابل أصبحت كل من الامارات العربية المتحدة وقطر من أقل الدول تأثرا بأزمات تقلبات الأسعار البترولية ويعود ذلك لنجاحها في تحقيق وتعزيز التنوع الاقتصادي³

- دراسة للباحثة مروة مومن (2023) بعنوان أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 2000 - 2020، هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 2000 - 2020 ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الصادرات خارج المحروقات كان لها أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي خلال فترة

² نبيلة نوي، أثر التنوع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017.

³ عقون سارة و نوفل سمايلي، دور التنوع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية العدد 06 المجلد 02، جامعة العربي التبسي بتبسة، الجزائر، 2021، ص: 11

الدراسة وهذا على الرغم من تسجيل الصادرات خارج المحروقات نسبة مساهمة منخفضة بالنسبة لإجمالي الصادرات، وعليه يمكن أن تساهم تنمية الصادرات خارج المحروقات بدرجة كبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي إذ سعت الدولة الجزائرية أكثر إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة نظرا لوجود علاقة طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي⁴.

تقسيمات الدراسة: للإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث بحث تم تقسيم المبحث الأول والثالث إلى ثلاثة مطالب، ومطلبين في المبحث الثاني وكان عنوان كل مبحث كما يلي:

المبحث الأول: مساهمة بدائل التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في القيمة المضافة الاجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

المبحث الثاني: تطور هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر مصادر التنوع الاقتصادي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

المبحث الأول: مساهمة التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في القيمة المضافة الاجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التنوع الاقتصادي وإلى إجراءات تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، ثم المساهمة النسبية لمختلف القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2022).

المطلب الأول: تعريف التنوع الاقتصادي

يمكن تعريف التنوع الاقتصادي بأنه التحول نحو هيكل أكثر تنوعا للإنتاج المحلي والتجارة بهدف زيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتوفير أساس للنمو المستدام للحد من الفقر. وينتج تنوع الإنتاج المحلي عن تحول الناتج المحلي عبر القطاعات والصناعات والشركات ويجسد ديناميكيات التحول الهيكلي بإعادة تخصيص الموارد من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات إنتاجية أعلى⁵.

كما يمكن تعريف التنوع الاقتصادي على أنه التحول نحو هيكل تجاري وإنتاج محلي أكثر تنوعا من أجل زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتوفير القاعدة اللازمة لنمو مستدام للحد من الفقر، وينتج تنوع في

⁴ مرورة مومن ، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 2000 -2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945 بقلمة، الجزائر، 2023.

⁵ OECD/WTO (2019), Aid for Trade at a Glance 2019: Economic Diversification and Empowerment, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/18ea27d8-en>, P: 03, consulted on 09-07-2024.

الإنتاج المحلي من مختلف القطاعات والصناعات والمؤسسات. ولم يعد ينظر إلى التنوع الاقتصادي على أنه يتطلب ببساطة ظهور صناعات جديدة. ففي الماضي كان التركيز على الصناعات وحركة الموارد بين القطاعات إذ توجه غالبا نحو القطاعات الجديدة ذات الإنتاجية العالية، وهذا يتطلب عادة استثمارات في الكل عناصر الإنتاج داخل القطاع، ومع ذلك في القرن الحادي والعشرين هناك العديد من طرق تحقيق التنوع الاقتصادي وخلق اقتصادات متنوعة، فلقد كان هناك تركيز متزايد على الشركات وعملية إعادة تخصيص الموارد بين الشركات ذات الإنتاجية المنخفضة والشركات ذات الإنتاجية العالية، بما في ذلك داخل الصناعات القائمة، وهذا يعني أن التركيز على مخرجات قطاعات التصنيع وحده لا يكفي، لتحقيق ذلك ينبغي تحديد نطاق وفرص التنوع الاقتصادي في جل القطاعات. وعلاوة على ذلك لا ينبغي للبلدان أن تتطلع فقط إلى استغلال الفرص المتاحة للإنتاج والتصنيع وتصدير المنتجات النهائية، ولكن يتطلب العمل على استكشاف الإمكانيات فيما يتعلق بالمدخلات الوسيطة، وتنوع نطاق المدخلات المستوردة وجودتها لأن ذلك يمكن أن يدعم تحسين جودة نمو الإنتاجية في القطاعات القائمة والسماح بتطوير أنواع جديدة من المنتجات⁶.

وفي ظل ضعف مصادر التنوع الاقتصادي يبقى الاقتصاد الجزائري يعاني من لعنة الموارد ونتيجة انخفاض مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة الاجمالية للناتج المحلي كالقطاع الزراعي والصناعي والقطاع السياحي باعتبارها بدائل للتنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات لأن إنتاج المواد الهيدروكربونية وعائدات التصدير مركزية في اقتصاد الجزائري. إذ يشكل قطاع المحروقات 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و93 في المائة من صادرات المنتجات، و38 في المائة من إيرادات الميزانية بين عامي 2016 و2021. وتطمح الجزائر إلى تنوع اقتصادها لتنوع مصادر إيرادات البلاد وتحسين فرص العمل، خاصة وسط الشباب بالنظر إلى الوضع الديموغرافي للبلاد، حيث بلغ معدل البطالة عام 2021 نسبة 12.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة و31.9 في المائة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما. فبدائل التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات تساهم في زيادة القيمة المضافة الإجمالية في الاقتصاد الجزائري مثلا، زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تبني تقنيات زراعية حديثة ترفع من القيمة المضافة للقطاع الزراعي واستخدام تقنيات حديثة لغرض زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية وتحسين إدارة الموارد المائية والاستثمار في الزراعات الحديثة وتوسيع الأسواق خاصة نحو الخارج لتصدير الفائض من المنتجات الغذائية خاصة في مجال الخضر والدرنات... الخ، كلها عوامل تساعد على توليد قيمة مضافة خارج قطاع المحروقات⁷.

⁶ World Bank, Economic Diversification Guidance Note Trade and Competitiveness Global Practice Draft, April 3, 2017, From the site : <https://ieg.worldbankgroup.org>, P :08, consulted on 09-07-2024.

⁷ بوزيد الطيب، "سبل تنوع الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص10.

المطلب الثاني: إجراءات تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

لغرض دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات عملت السلطات الجزائرية على تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات بوضع أسس قانونية تلزم المتعامل الاقتصادي للجوء إلى السلع والخدمات محلية المنشأ، وعلى الرغم من أن السياسة التجارية الوطنية عرفت اختلالاً في التأطير في السنوات الأخيرة، إلا أنه في سنة 2020 سجلت تراجع في عجز الميزان التجاري نتيجة التحكم في خفض فاتورة الواردات وتحسين مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الاجمالية كما تهدف ايضا تلك السياسة التجارية إلى خلق انتاج وطني متنوع والقضاء على ظاهرة تضخيم الفواتير عند الاستيراد. كما عملت الحكومة بهدف تعزيز القدرات التصديرية على:

- تشجيع ومرافقة المصدرين خارج قطاع المحروقات عن طريق عدة قنوات كتقديم الدعم الضروري للمتعاملين الاقتصاديين لتحسين تنافسيتهم وانشاء تجمعات للتصدير .

- الاعفاء من الرسوم والضرائب من خلال النصوص التشريعية والتنظيمية التي توطر العملية التصديرية.

- إنجاز مناطق حرة على في الولايات الحدودية الجنوبية بهدف خلق قنوات تصديرية نحو الدول الافريقية.

- إعادة تنشيط الشراكة بهدف ترقية المبادلات التجارية وتقييم معمق للاتفاقيات التبادل الحر القائمة وذلك بداية من سنة 2020 وانشاء مراكز إقليمية لتنظيم التظاهرات والمعارض الكبرى للتعريف بالمنتجات المحلية.

- تحديد مقاييس جديدة في ابرام اتفاقيات تجارية مع مختلف الشركاء لتسهيل تصريف المنتجات المحلية نحو مختلف الأسواق الأجنبية⁸.

المطلب الثالث: المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2022)

من خلال الشكل الموالي نلاحظ أن قطاع المحروقات في الجزائر كان له المساهمة الأكبر في اجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الوطني بداية من سنة 2000 الى غاية سنة 2014 تليها الخدمات التجارية (ممثلة في النقل والمواصلات، التجارة، الفنادق والمقاهي والمطاعم، الخدمات المقدمة للشركات والخدمات المقدمة للأسر) والخدمات غير تجارية (ممثلة في الإدارة العامة، الخدمات المالية، الأعمال العقارية) تليها خدمات قطاع البناء والأشغال العمومية، أما قطاعي الزراعي والصناعي (ممثلة في خدمات الطاقة، الصناعات الغذائية الزراعية، الكيماويات البلاستيكية، المطاط ومواد البناء) فيحتلان المرتبة الأخيرة مما يشير الى ضعف التنوع الاقتصادي وسيطرة قطاع المحروقات على اجمالي القيمة المضافة، وهذا على الرغم من تطبيق عدة برامج

⁸ الحياياني لبلي، استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات من الانفتاح الاقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03، جامعة تامنغست، الجزائر، 2023، ص ص: 10-11.

تنموية بما فيها البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) الذي خصص له مبلغ 286 مليار دولار وكان من بين أهدافه الرئيسية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، لكن ذلك لم ينعكس بالصورة الواضحة على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات⁹. لكن الملاحظ أنه ابتداء من سنة 2015 شهدت مساهمة قطاع المحروقات في القيمة المضافة تدهورا ملحوظا وصلت نسبته الى 14,6% وذلك بسبب تدهور أسعار المحروقات حيث انخفضت من 100 دولار أمريكي سنة 2014 الى 53.1 دولار للبرميل خلال سنة 2015، وفي المقابل عرفت مساهمة القطاع الفلاحي تحسنا ملحوظا حيث بلغت أقصاها بنسبة 14,7% بقيمة 2598.5 مليار دج خلال سنة 2020 وهذا في ظل جائحة كورونا أين قدمت تسهيلات ودعم كبير للقطاع الفلاحي، كما قد يفسر هذا التحسن بفعالية أداء إنتاج المحاصيل (محاصيل الحبوب، زراعة البستنة، زراعة الكروم...)، بالإضافة الى النتائج المترتبة عن السياسات الحكومية لدعم قطاع الفلاحة، كما توافقت هذه الفترة مع برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) والذي خصص له 5973.8 مليار دج، ومن أهدافه الأساسية الاهتمام بالتنوع الاقتصادي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية¹⁰.

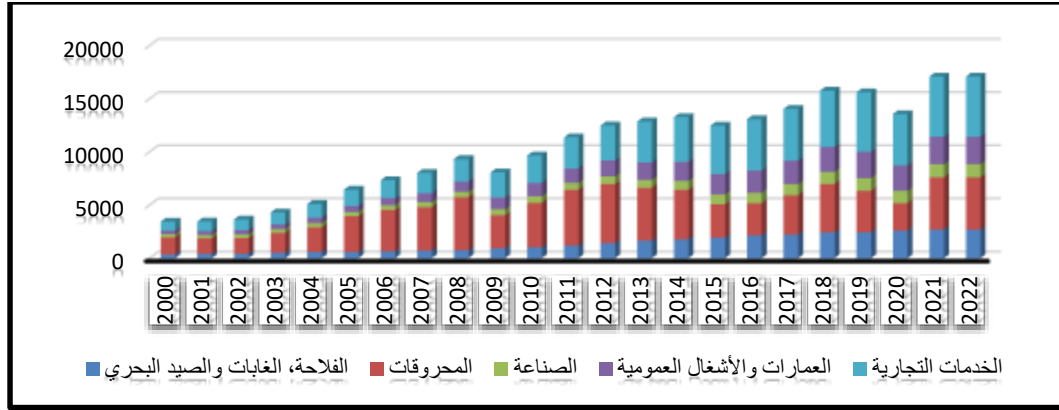
وكننتيجة لمواصلة الانخفاض المستمر في عائدات المحروقات والتي تعتبر الممول الرئيسي لبرامج التنمية في المراحل السابقة تم الشروع في تطبيق برنامج النموذج الجديد للنمو والذي تم اعتماده خلال سنة 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني و إصلاحه هيكليا و يهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ 6.5% ما بين 2020 و 2030 و رفع الناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف بـ 2.3 مرة إلى جانب مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام (حيث يتم تجسيده خلال ثلاثة مراحل أساسية المرحلة الأولى من النموذج (2016-2019) ستمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وتميزت بنمو تدريجي للقيمة المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة، أما المرحلة الثانية (2020-2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني تليها مرحلة استقرار و توافق (2026-2030) يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته¹¹.

⁹ فيصل بشرول، تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الشلف-الجزائر، 2010-2011، ص:37.

¹⁰ هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، 2020، ص:51.

¹¹ وكالة الأنباء الجزائرية من الموقع: <https://www.aps.dz>, consulted on 11-07-2024.

الشكل 1: تطور المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع <https://www.ons.dz>, consulted on 11-07-2024.

المبحث الثاني: تطور هيكل الصادرات والنتائج المحلي في الجزائر

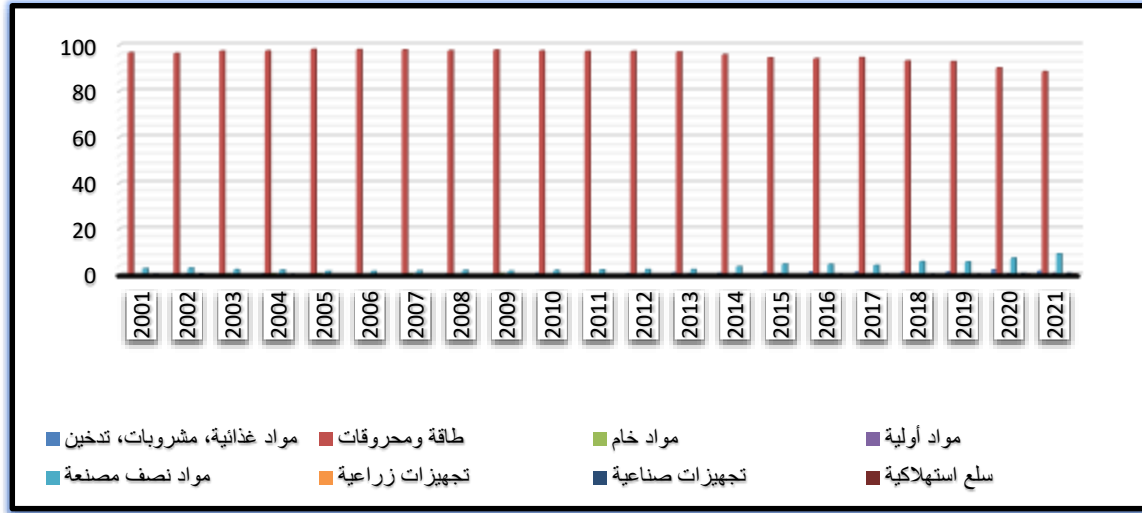
من خلال هذا المبحث نتطرق إلى كل من تطور هيكل الصادرات الإجمالية في الجزائر في المطلب الأول وتطور هيكل الناتج المحلي في الجزائر في المطلب الثاني وذلك خلال الفترة (2000-2022).

المطلب الأول: تطور هيكل الصادرات الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

تهيمن صادرات الطاقة و المحروقات على إجمالي الصادرات السلعية طيلة فترة الدراسة حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2005 (98.1%) ثم لتتخف تدريجيا لتصل إلى 90% سنة 2020 ، وبالتالي نستنتج أن هيكل الصادرات غير متنوع مما جعل هناك اختلالات مزمنة في مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي (البطالة، التضخم، سعر الصرف، النمو الاقتصادي) وهذا باعتبار أن حجم الإيرادات المتأتية من المحروقات يعتمد بالأساس على أسعار المحروقات والتي تعتبر متغير خارجي يحدده الطلب والعرض العالميين، تليها في قائمة الصادرات مواد نصف مصنعة بنسب ضئيلة بالرغم من التحسن الطفيف الذي عرفته طيلة فترة الدراسة حيث بلغت نسبة 7.2% سنة 2020 ثم تأتي بقية الصادرات مثل المواد الخام، تجهيزات الزراعة، تجهيزات صناعية و سلع استهلاكية. وعلى الرغم من السياسات الاقتصادية المنتهجة والتي تعتمد بالأساس على دعم وتحقيق التنوع الاقتصادي من خلال الأموال المخصصة لدعم بالخصوص قطاع الزراعة والصناعة ثم السياحة بدرجة أقل إلا أن التنوع الاقتصادي لحد الآن لم يتحقق مما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتقلبات والأزمات

الاقتصادية العالمية لا سيما المتعلقة بأسعار النفط وأسعار المواد الغذائية التي تستورد الجزائر معظمها من الخارج، ويعكس الضعف الكبير في التنوع الاقتصادي انخفاض نسبة الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

الشكل 2: تطور هيكل الصادرات خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع

<https://www.ons.dz>, consulted on 15-07-2024. وبنك الجزائر من الموقع

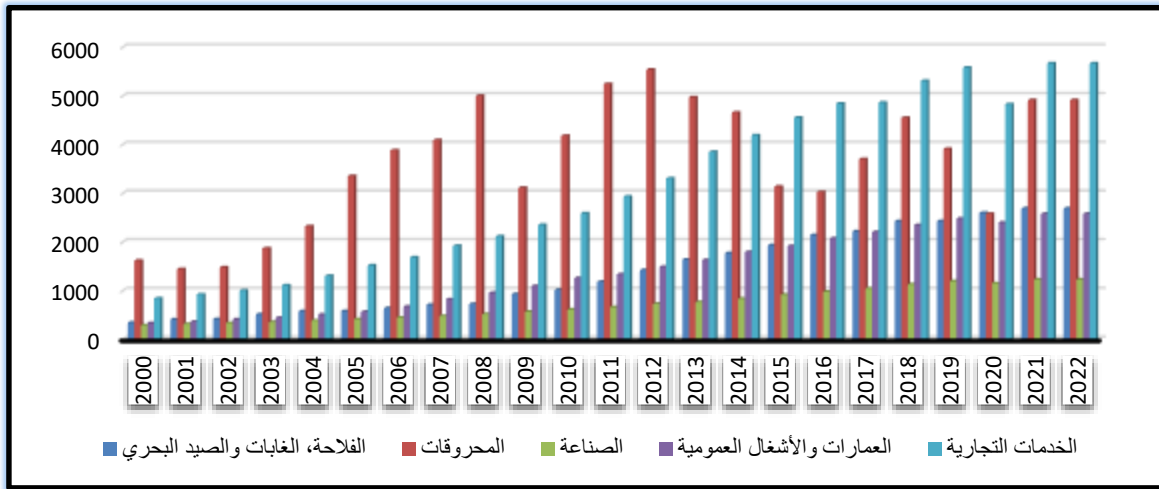
<https://www.bank-of-algeria.dz>, consulted on 15-07-2024.

المطلب الثاني: تطور هيكل الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

يشير الشكل أدناه أن قطاع المحروقات يمثل أكبر قيمة مضافة خلال أغلب السنوات ابتداء من سنة 2000 الى غاية سنة 2013، اذ بلغت قيمته المضافة أقصى حد سنة 2012 (5536.4 مليار دج)، يليه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات حيث كانت أكبر قيمة مضافة له سنة 1995 (6966.736 مليار دج)، كما نلاحظ ارتفاع تدريجي ومستمر في القيمة المضافة لكل من قطاعي الفلاحة، والصناعة خارج المحروقات، وهذا ما قد يفسر بالسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية من خلال الدعم المالي لقطاعي الفلاحة والصناعة بنسبة أقل ضمن مختلف البرامج التنموية مما انعكس بالإيجاب على القيمة المضافة لهذين القطاعين، فعلى سبيل المثال بلغت القيمة المضافة لقطاع الزراعة 2688.3 مليار دج سنة 2020 وفي المقابل القطاع الصناعي سجل قيمة 1230.7 مليار دج وهو ما يعكس الآثار الايجابية للسياسات الحكومية التي تقوم أساسا على دعم التنوع الاقتصادي، فضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) خصصت الحكومة

أكبر النفقات للقطاع الزراعي بقيمة بلغت 41627.3 مليون دج مقارنة بقطاع الصناعة الذي خصص له 7768.3 مليون دج فقط خلال نفس الفترة¹².

الشكل 3: القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المشكلة للناتج المحلي خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير Bank Algeria 2022, Série de comptes annuels 1963-2008 collections 147. <https://www.bank-of-algeria.dz>, consulted on 15-07-2024

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر مصادر التنوع الاقتصادي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى تعريف بنموذج الدراسة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية في المطلب الأول، ثم تقدير النموذج في المطلب الثاني وأخيرا اختبار مدى صلاحية النموذج المقدر في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف بنموذج الدراسة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية

أولاً: تعريف بنموذج الدراسة

تم في هذه الدراسة الاعتماد على بيانات سنوية لمتغيرات الاقتصاد الكلي وتم الحصول عليها من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وامتدت فترة الدراسة من سنة 2000 إلى غاية 2022، وقد كانت المتغيرات المستخدمة في الدراسة وفقاً للدراسات السابقة موضحة في النموذج التالي:

$$EXPOHY = F(AGVA, INDVA, INF, OPEN, GFCF)$$

¹² عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2004-2001،

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2011، ص: 70.

حيث تمثل كل من: EXPOHY: الصادرات خارج قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية (الوحدة%)، AGVA: معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي (الوحدة%)، INDVA: معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي (الوحدة%)، OPEN: الانفتاح التجاري (الوحدة%)، INF: معدل التضخم (الوحدة%)، GFCF: النمو السنوي لإجمالي تكوين رأس المال (الوحدة%).

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: يلخص الجدول أدناه نتائج اختبارات الاستقرارية باستخدام اختبار فليب بيرون.

الجدول 1: اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات المستخدمة في الدراسة	بثابت فردي واتجاه	بثابت فردي	بدون ثابت واتجاه
	اختبار فليبس بيرو (الاحتمال المقابل) Test Philips perron		
	الاستقرارية في المستوى		
EXPOHY	0.8787	0.9964	0.9998
AGVA	0.0004	0.0002	0.0016
INDVA	0.0142	0.0029	0.0005
INF	0.0633	0.0565	0.6981
OPEN	0.7557	0.7935	0.4166
GFCF	0.0013	0.0452	0.268
	الاستقرارية في الفروقات الأولى		
EXPNHY	0.0022	0.0002	0.0002
INF	0.0000	0.0000	0.0000
OPEN	0.0048	0.0022	0.0001

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 13

تشير نتائج اختبارات الاستقرارية في المستوى (في نموذج بثابت فردي واتجاه ، بثابت فردي ، بدون ثابت فردي واتجاه) أن كل من سلسلة الصادرات خارج قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية (EXPNHY)، سلسلة معدل التضخم (INF) وسلسلة الانفتاح التجاري (OPEN) ليست مستقرة في المستوى حيث كان الاحتمال المقابل لهذه الاختبارات أكبر من حد المعنوية 10% و5% و1% بينما كل من سلسلة معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي (AGVA) وسلسلة معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي (INDVA) وسلسلة النمو السنوي لإجمالي تكوين رأس المال (GFCF) مستقرة في المستوى عند مختلف حدود المعنوية، لكن بعد اجراء اختبارات الاستقرارية في الفروقات الأولى لسلاسل الزمنية (EXPNHY)، (OPEN)، (INF) نلاحظ أن نتائج الاختبار تشير الى أن هذه السلاسل أصبحت مستقرة في الفروقات

الأولى. إن استقراريه السلاسل الزمنية في المستوى وفي الفروقات الأولى يجعل هناك امكانية لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه السلاسل الزمنية.

المطلب الثاني: تقدير النموذج

أولاً: اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك **Bounds Test**: يقوم هذا الاختبار على اختبار فرضية العدم التي تنص على أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (علاقة توازنية طويلة المدى)، مقابل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، يتم إجراء هذا الاختبار بمقارنة احصائية فيشر المحسوبة مع القيم الحرجة لكل من Perasan and Al (2001) والجدول أدناه يبين نتائج اختبار منهج الحدود **Bounds Test** وفقاً لمنهجية ARDL كما يلي:

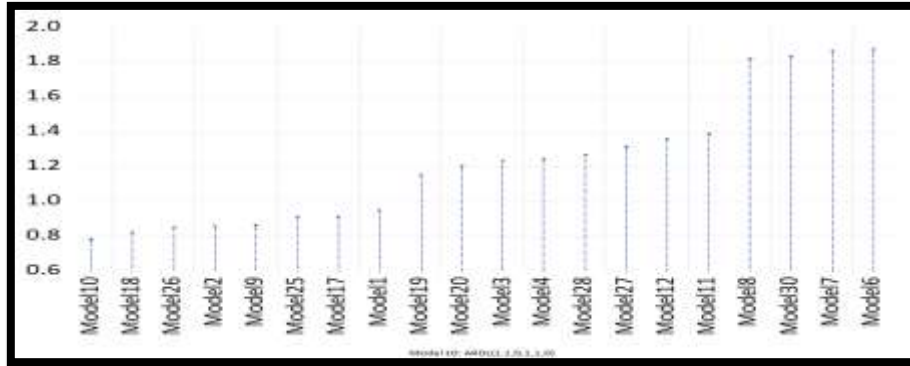
الجدول 2: نتائج اختبار منهج الحدود **Bounds Test** وفقاً لمنهجية ARDL

النتيجة المتوصل اليها	F-statistic = 4.811478		حدود المعنوية
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
توجد علاقة تكامل مشترك	3.530	2.680	10%
توجد علاقة تكامل مشترك	3.970	3.050	5%
لا توجد علاقة تكامل مشترك	4.920	3.810	1%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS 13**

تشير احصائية فيشر المحسوب لاختبار **Bounds Test** انطلاقاً من نتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن احصائية فيشر المحسوب لهذا الاختبار أكبر من الحد الأعلى عند درجات المعنوية 1% و5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازن طويلة المدى) بين المتغير الصادرات خارج قطاع المحروقات كنسبة من اجمالي الصادرات السلعية كمتغير تابع وبقية المتغيرات المستقلة.

الشكل 4: اختيار النموذج الأمثل



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 13

لقد كان نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الأمثل الذي تم اختياره ألياً وفقاً لأقل قيمة لمعايير أكايك وشوارتز على الشكل $ARDL(1,1,0,1,1,0)$ وذلك بالاعتماد على معيار AIC كما يظهره الشكل أعلاه.

ثانياً: نتائج التقدير: بعد التأكد مما سبق بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل في إطار منهجية ARDL بين الصادرات خارج قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية وباقي المتغيرات التفسيرية لها فإننا نقوم بتقدير معاملات نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير .

1- نتائج تقدير معاملات المدى الطويل: الجدول أدناه يبين نتائج تقدير علاقة التكامل المشترك للمدى الطويل والتي يتبين منها أن الاحتمال المقابل لإحصائية ستيودنت للمعاملات بعضها معنوي وأخرى ليست معنوية فمثلاً معامل الصادرات خارج المحروقات كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية المتؤخرة زمنياً و معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي ومعدل التضخم المتؤخرة زمنياً ومعدل نمو إجمالي تكوين رأس المال معنوية (عند مستوى معنوية 10%) في حين مثلاً أن كل من معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي والانفتاح التجاري ليست معنوية احصائياً عند مختلف درجات المعنوية.

الجدول 3: نتائج تقدير معاملات المدى الطويل (علاقة التكامل المشترك)

المتغير	المعامل	الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر
EXPOHY(-1)	-0.314215	0.0490**
AGVA(-1)	0.050334	0.0645*
INDVA	0.009509	0.7019
OPEN(-1)	-0.006816	0.6476
INF(-1)	-0.159857	0.0256**
GFCF	0.022528	0.0605*

من اعداد	0.0008***	0.131987	@TREND	المصدر:
بالاعتماد	*: معنوي عند 10%، **: معنوي عند 5%، ***: معنوي عند 1%			الباحثين

على برنامج EViews 13

من خلال النتائج أعلاه يتبين وجود أثر سالب للصادرات خارج قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية المتأخرة زمنيا على الصادرات خارج قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية، بينما هناك أثر موجب ومعنوي لمعدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي المتأخر زمنيا بفترة واحدة والنمو السنوي لإجمالي تكوين رأس المال على الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثر موجب وغير معنوي لكل من معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي والانفتاح التجاري على الصادرات خارج قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية، فزيادة معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي المبطن زمنيا بفترة واحدة بـ 01% يؤدي الى زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر بنسبة 0.0503%، وزيادة معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال بـ 01% يؤدي الى زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر بنسبة 0.0225%، من جهة أخرى فإن زيادة معدل التضخم (المتأخر زمنيا بفترة واحدة) بـ 01% يؤدي الى انخفاض الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر بنسبة 0.1598%، في حين يتبين أن كل من القيمة المضافة للقطاع الصناعي والانفتاح التجاري ليس لهم تأثير (غير معنوي عند مختلف درجات تأخير) على الصادرات غير النفطية في الجزائر أي أنهما لا يساهمان في زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر. يمكن تفسير التأثير الموجب والضعيف للقطاع الزراعي على الصادرات غير النفطية في الجزائر نتيجة انخفاض الإنتاجية لهذا القطاع بسبب اعتماده على أساليب تقليدية في غالبية الأراضي المزروعة واعتمادها على تساقط الأمطار وضعف استخدام التقنيات الحديثة وتدني جودة منتجاته مقارنة بالمعايير العالمية مما يحد من تنافسيتها في الأسواق الخارجية وانخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية ذات القيمة التصديرية العالية مثل الحبوب والتمور والخضروات والفواكه. وغياب التخطيط الاستراتيجي الفعال لتطوير الزراعة وربطها باحتياجات السوق الخارجي، لذا يتطلب رفع إنتاجية هذا القطاع لتحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم الصادرات غير النفطية.

كما يمكن تفسير عدم معنوية تأثير القيمة المضافة للقطاع الصناعي على الصادرات غير النفطية في الجزائر نتيجة ضعف تنافسية المنتجات الصناعية الجزائرية مقارنة بالمنتجات الأجنبية نظرا لانخفاض جودتها. ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي في الجزائر بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وهيمنة الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية التقليدية ذات القيمة المضافة المنخفضة. وقلة تنوع الصناعات التحويلية وتركزها في مجالات محدودة كالمنتجات البتروكيمياوية. وقلة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع

الصناعي مقارنة بالدول المنافسة. وهيمنة قطاع المحروقات وتركيز غالبية الاستثمارات والموارد في قطاع المحروقات على حساب القطاعات الصناعية الأخرى، وتأخر في اعتماد التكنولوجيا الحديثة في الصناعات غير النفطية، وعدم كفاية الجهود لتطوير وتنويع القطاعات الصناعية غير النفطية.، أخيراً ممكن عدم فعالية بعض السياسات الصناعية والتجارية في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات وبالتالي فإن تطوير القطاع الصناعي يتطلب إصلاحات هيكلية واستراتيجية.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن التنوع الاقتصادي في الجزائر بهدف دعم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من خلال دعم إنتاجية في باقي القطاعات كقطاع الزراعي و الصناعي باعتبارهما قطاعات قيادية والتي يتم التركيز عليهما ضمن مختلف السياسات الاقتصادية للحكومة، لكن بالرغم من هذا فإنه لم يتحقق هذا الهدف، إذا لم يتم الوصول بعد إلى تحقيق الأمن الغذائي، مما يتطلب بذل جهود أكبر لزيادة إنتاجية القطاعين الزراعي والصناعية باعتبارهما قطاعات استراتيجية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والاكتفاء الذاتي ودعم قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات مما يسهم في زيادة مرونة الاقتصاد بشكل أكبر ورفع قدرته على مواجهة الصدمات والأزمات الاقتصادية.

2- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ: يبين الجدول أدناه نتائج التقدير لعلاقة المدى القصير ومن خلال قيمة معامل التحديد المصحح يتبين أن 84,30% من التغيرات في الصادرات خارج قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية تفسرها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج المقدر وباقي التغير يعود الى عوامل عشوائية غير مدرجة في النموذج المقدر، كما يتبين أيضا من خلال الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أن النموذج المقدر معنوي كليا، ومن خلال الاحتمال المقابل لإحصائية ستيودنت أن معامل حد تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ معنوي احصائيا عند مختلف درجات المعنوية، كما أن اشارة هذا المعامل كانت سالبة مما يؤكد وجود علاقة توازن طويلة المدى بين متغيرات الدراسة (علاقة تكامل مشترك) وباقي معاملات المدى القصير كلها معنوية (عند مستوى معنوية 10%).

الجدول 4: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية ARDL (معاملات المدى القصير)

المتغير	المعامل	الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر
COINTEQ*	-0.314215	0.0000
D(AGVA)	0.031639	0.0017
D(OPEN)	0.148241	0.0000
D(INF)	-0.024649	0.3570
C	-0.223986	0.0116
R-squared		0.872964

0.843074	Adjusted R-squared
29.20515	F-statistic
0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 13

من الجدول أعلاه يتبين أن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ بلغت (-0.3142) والتي تشير إلى مقدار التغير في نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات كنسبة من الصادرات السلعية نتيجة انحراف قيمة المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويدل حد تصحيح الخطأ على أن الصادرات خارج قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية تصحح من قيمتها التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو 31,42%، ومن ناحية أخرى، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل منخفضة نوعاً ما نحو التوازن، بحيث أن نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات كنسبة من الصادرات السلعية تستغرق أكثر من ثلاثة سنوات (3,18 سنة) للرجوع إلى قيمتها التوازنية نتيجة أي صدمة محدثة في النموذج، وهذا يعتبر كمؤشر بعدم فعالية السياسات الاقتصادية الخارجية المنتهجة في بلوغ أهدافها في الجزائر لغرض تحقيق والرفع من الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال التنوع الاقتصادي بدعم وخلق الإنتاج خارج قطاع المحروقات كقطاع الزراعي والقطاع الصناعي باعتبارهما الشريان الأهم لأي اقتصاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإجراءات التي تقوم بها الدولة للتأثير في تعديل بالتنوع من خلال قناة زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر يتطلب تحقيقها فجوة زمنية متوسطة نوعاً ما. كما يتبين أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي لها تأثير موجب الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في المدى القصير لكنه يبقى مساهمة القطاع الزراعي في التصدير خارج قطاع المحروقات ضعيف ومقابل لما هو عليه في المدى الطويل، وأن القطاع الصناعي ليس له أثر على التصدير خارج قطاع المحروقات وهذا مطابق لما هو عليه في المدى الطويل، في حين الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي ومعنوي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في المدى القصير عكس المدى الطويل الذي كان له تأثير غير معنوي.

يمكن تفسير التأثير الإيجابي للقيمة المضافة للقطاع الزراعي والانفتاح التجاري على الصادرات خارج قطاع المحروقات، فمن الناحية النظرية في المدى القصير، نتوقع أن يكون هناك تأثير إيجابي لكل من معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي والانفتاح التجاري على الصادرات خارج قطاع المحروقات كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية. وذلك لأن النمو القيمة المضافة في القطاع الزراعي يعزز زيادة الإنتاجية والكفاءة في هذا القطاع، مما يساهم في تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية والغذائية وزيادة صادراتها. والانفتاح التجاري من خلال خفض الحواجز والقيود المفروضة على التجارة الدولية، يتيح للمنتجات الوطنية فرصاً أكبر للوصول

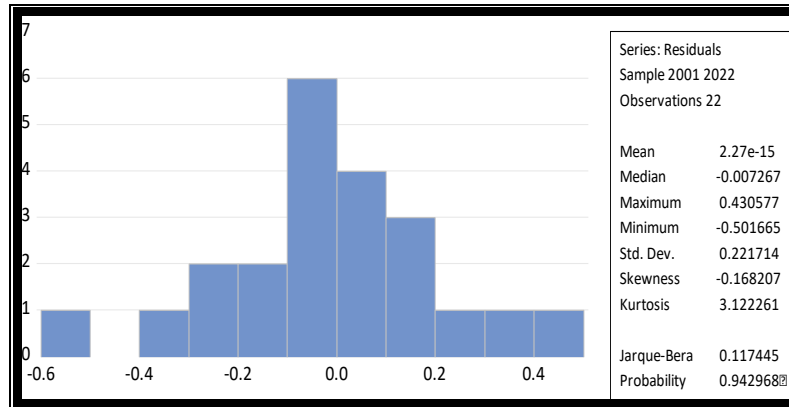
إلى الأسواق الخارجية وزيادة الصادرات. بينما في المدى الطويل، قد لا يكون هناك تأثير واضح لهذين العاملين على أداء الصادرات غير النفطية. وذلك لأن هناك عوامل أخرى كباقي مصادر التنوع الاقتصادي، تطوير التكنولوجيا، وتحسن الكفاءة الإنتاجية في قطاعات أخرى قد تصبح أكثر أهمية في تحديد مسار الصادرات على المدى البعيد. بالإضافة إلى ذلك، في المدى الطويل، قد وجدت تحديات جديدة أو تغيرات في الظروف الاقتصادية والتجارية الدولية والمناخية أثرت على أداء الصادرات بشكل أكبر من تأثير النمو الزراعي والانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار مدى صلاحية النموذج المقدر

فيما يلي نقوم باختبار مدى صلاحية النموذج المقدر من خلال عدد من الاختبارات الإحصائية:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي المقدر: من خلال اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera المبين في الشكل أدناه أن قيمة الاحتمال المقابل لهذا الاختبار تساوي 0.9429 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية عدم طبيعية الأخطاء ورفض الفرضية البديلة بعدم طبيعية الأخطاء.

الشكل 5: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 13

ثانياً: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء واختبار ثبات التباين: من خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Residual Serial Correlation LM Tests عند درجة التأخير 02 نجد أن الاحتمال المقابل (Prob=0.4871) أكبر من حد المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. ومن خلال اختبار ثبات التباين Residual Heteroskedasticity لاختبار Breusch- Test Pagan-Godfrey واختبار ARCH نجد أن الاحتمال المقابل يساوي 0.7619 و0.4886 على الترتيب

وهي قيم أكبر من حد المعنوية 0.05 مما يعني قبول فرضية عدم بثبات التباين الاخطاء للنموذج المقدر ورفض الفرضية البديلة والنتائج ملخصة في الجدول أدناه.

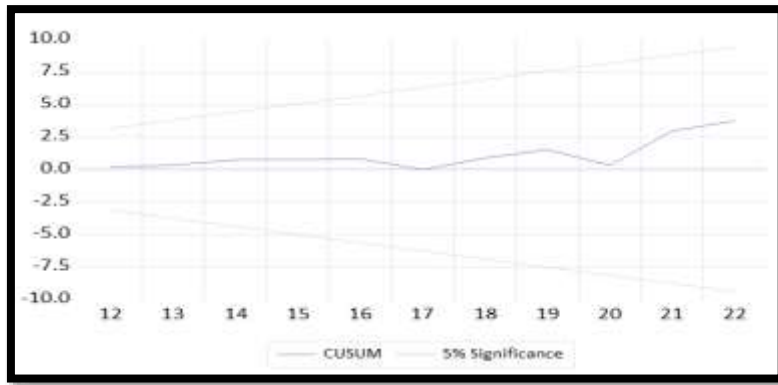
الجدول 5: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء وثبات التباين للنموذج المقدر

الاختبار	قيمة الاختبار	الاحتمال المقابل
اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	0.779932	0.4871
اختبار ثبات تباين الأخطاء Breusch-Pagan-Godfrey	0.630849	0.7619
اختبار ثبات تباين الأخطاء ARCH	0.747229	0.4886

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 13

ثالثا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج: يتضح من الشكل أدناه أن المعاملات المقدره للنموذج مستقرة هيكليا عبر كامل الفترة محل الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية TEST CUSUM لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوي 5% كما يلي.

الشكل 6: الشكل البياني لإحصائية اختبار TEST CUSUM



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 13

الخاتمة: يعد التنوع الاقتصادي وتطوير القطاعات غير النفطية كقطاع الزراعي والقطاع الصناعي أمرا حيويا لتعزيز الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بما يسمح بتقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز، ويتطلب ذلك اعتماد استراتيجية وطنية شاملة لدعم هذين القطاعين الإنتاجيين ورفع تنافسيتهما من خلال تهيئة المناخ الاستثماري وتوفير البنى التحتية والحوافز والتسهيلات وكذلك تنمية الموارد البشرية والارتقاء بمستوى الإنتاجية وتجسيد سياسات اقتصادية فعالة تتماشى والاهداف الاقتصادية ذات الأولوية الأولى في البلاد، كما يجب الاستفادة من الاتفاقيات التجارية لفتح أسواق جديدة وتسويق المنتجات خارج قطاع المحروقات مما يمكن الجزائر من تحقيق أمنها الاقتصادي وتصبح أقل عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية من خلال التنوع قاعدتها الإنتاجية والتصديرية. وذلك لأن التنوع الاقتصادي ضرورة ملحة لتقليل اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات كما يساهم في زيادة مرونة الاقتصاد وقدرته على مواجهة الصدمات والأزمات الاقتصادية. وأن التنوع الاقتصادي يخلق اقتصاد قوي لا يعتمد على قطاع المحروقات فقط وإنما يشكل قاعدة اقتصادية تكون محركا للنمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خارج قطاع المحروقات، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها في:

- السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة مستقرة في المستوى وفي الفرق الأول مما جعل هناك امكانية لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه السلاسل الزمنية ومن نتائج الاختبار اختبار منهج الحدود Bounds Test وفقا لمنهجية ARDL تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة الأمثل من الشكل $ARDL(1,1,0,1,1,0)$.
- من خلال نتائج تقدير علاقة المدى القصير تبين أن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ بلغت (-0.3142) وهو يشير إلى مقدار التغيير في نسبة الصادرات خارج المحروقات كنسبة من الصادرات السلعية نتيجة انحراف قيمة المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بوحدة واحدة.
- الصادرات خارج المحروقات كنسبة من الصادرات السلعية تستغرق حوالي 3.18 سنة لغرض العودة إلى وضع التوازن وذلك يعكس سرعة تعديل متوسطة وهذا ما يؤثر سلبا في فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في بلوغ أهدافها في الجزائر خاصة ما تعلق بسياسة التجارة الخارجية بهدف دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- من خلال نتائج تقدير المدى القصير والطويل تبين وجود أثر معنوي وموجب لكنه ضعيف لمعدل النمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي في حين عدم وجود تأثير معنوي للقيمة المضافة للقطاع الصناعي على الصادرات خارج قطاع المحروقات كنسبة من اجمالي الصادرات السلعية مما يفسر بأن كلا القطاعين باعتبارها قطاعات استراتيجية لخلق انتاجية حقيقية للاقتصاد الوطني وتحقيق تنوع اقتصادي يدعم

صادراتها خارج قطاع المحروقات لا يحققان الدور المنوط بهما وهما دون المستوى المنشود وهذا ما يؤكد قبول الفرضية الاولى وعدم قبول الفرضية الثانية.

من خلال ما سبق يمكن طرح مجموعة من التوصيات نوجز في النقاط التالية:

- على الحكومة تبني حوافز وسياسات داعمة لقطاعات الزراعة والصناعة وباقي القطاعات الانتاجية بهدف خلق قدرة تصديرية أكبر في المستقبل.
- تطوير البنى التحتية وتحسين مناخ الاستثمار في القطاعات الانتاجية لتحقيق التنوع الاقتصادي.
- يجب الاستفادة من اتفاقيات الشراكة واتفاقيات التجارة الحرة لدخول الأسواق العالمية.
- فتح المجال للاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة بهدف تحقيق الاكتفاء الغذائي وزيادة تنوع هيكل الصادرات والتقليل من فاتورة الاستيراد.
- يجب على السلطات الاقتصادية في الجزائر تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الاستثمار في القطاع الزراعة وقطاع الصناعة، والتي يمكن أن تساعد في زيادة الإنتاجية والكفاءة لهذين القطاعين بما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجالي الفلاحة والصناعة وبالخصوص الدول الرائدة سواءا تعلق الأمر بتكوين اطارات مؤهلة أو بنقل التكنولوجيا.
- اتخاذ تدابير استعجالية من شأنها تحسين كفاءة وعدالة الإنفاق العام، كما أن نجاح الإصلاح الاقتصادي الهيكلي يعتمد على قدرته على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وسن سياسات حاسمة وفاعلة لدعم تنمية القطاع الخاص والعام خارج قطاع المحروقات من خلال الاستثمار في المجال الزراعي، الصناعي والسياحي، ... الخ.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاعات ذات الجدوى الاقتصادية خاصة ضمن القطاعات خارج المحروقات.
- العمل على تحسين ودعم المنتج المحلي في مرحلة أولى ثم فتح السوق الوطني للمنافسة الحرة في مرحلة ثانية.

الملاحق:

الملحق رقم 01: نتائج تقدير علاقة المدى القصير لنموذج ARDL

Dependent Variable: D(EXPOHY)
 Method: ARDL
 Date: 07/16/24 Time: 10:23
 Sample: 2001 2022
 Included observations: 22
 Dependent lags: 1 (Automatic)
 Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): AGVA INDVA OPEN INF GFCF
 Deterministics: Unrestricted constant and restricted trend (Case 4)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Number of models evaluated: 32
 Selected model: ARDL(1,1,0,1,1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.314215	0.043552	-7.214668	0.0000
D(AGVA)	0.031639	0.008509	3.718494	0.0017
D(OPEN)	0.148241	0.017147	8.645510	0.0000
D(INF)	-0.024649	0.026037	-0.946721	0.3570
C	-0.223986	0.079165	-2.829361	0.0116

R-squared	0.872964	Mean dependent var	0.177500
Adjusted R-squared	0.843074	S.D. dependent var	0.622058
S.E. of regression	0.246422	Akaike info criterion	0.233173
Sum squared resid	1.032303	Schwarz criterion	0.481137
Log likelihood	2.435100	Hannan-Quinn criter.	0.291586
F-statistic	29.20515	Durbin-Watson stat	2.593235
Prob(F-statistic)	0.000000		

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الرسائل والمذكرات

- 1- عوار وحجيلة، تحليل وقياس أثر التنوع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مقاربة ARDL للفترة (1980-2018)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية-برلين ألمانيا، 2020.
- 2- نبيلة نوي، أثر التنوع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجرية الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017.
- 3- عقون سارة و نوفل سمايلي، دورالتنوع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية العدد 06 المجلد 02، 2021
- 4- مروة مومن ، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 2000- 2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945 بقالة، 2023.
- 5- فيصل بشرول، تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الشلف-الجزائر، 2010-2011، ص:37.
- 6- عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2004- 2001، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 2010-2011

ثانياً: المقالات

- 1-بوزيد الطيب، سبل تنوع الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص10.
- 2- اللحياني ليلي، استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات من الانفتاح الاقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03، جامعة تامنغست، الجزائر، 2023، ص:10-11.
- 3-هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، 2020، ص:51.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- 1- OECD/WTO (2019), Aid for Trade at a Glance 2019: Economic Diversification and Empowerment, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/18ea27d8-en>, P: 03, consulted on 09-07-2024.
- 2- World Bank, Economic Diversification Guidance Note Trade and Competitiveness Global Practice Draft, April 3, 2017, From the site : <https://ieg.worldbankgroup.org>, P :08, consulted on 09-07-2024.
- 3- وكالة الأنباء الجزائرية من الموقع: <https://www.aps.dz>, consulted on 11-07-2024.
- 4-EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2014 A 2019 – AOUT 2021, <https://www.ons.dz>, consulted on 11-07-2024.
- 5-EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2003 A 2013– novembre 2014, <https://www.ons.dz>, consulted on 11-07-2024.
- 6-Collections Statistiques N° 182/2014 Série E : Statistiques Economiques N° 75 EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 A 2012 <https://www.ons.dz>, consulted on 11-07-2024.
- 7-EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2013 A 2018 <https://www.ons.dz>, consulted on 11-07-2024.
- 8-Collections Statistiques N° 215/2020 Série E : Statistiques Economiques N° 102, RETROSPECTIVEDES, <https://www.ons.dz>, consulted on 11-07-2024.
- 8-بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية الثلاثي الثاني. www.bank-of-algeria.dz, consulted on 11-07-2024.